تحدى الدولار وارهاصات نظام اقتصادى عالمى جديد

(مجلة الشروق، دار الخليج، الشارقة، ٧ يوليو ٢٠١٩)

د. نورهان الشيخ

يشهد النظام الدولى تحولات جوهرية على الصعيدين الاستراتيجى والاقتصادى، وتتسارع التطورات وتعلو نبرة التحدى للولايات المتحدة التى تربعت على قمة العالم منذ مطلع التسعينات وتفكك الاتحاد السوفيتى دون منافسة تذكر، ويتسع معسكر المتذمرين والرافضين للهيمنة الأمريكية والنظام أحادى القطبية بكل أبعاده ومنها تلك الاقتصادية، وتتصاعد المطالب بنظام عالمى تعددى أكثر عدالة واستقراراً ومراعاة لمصالح الأطراف كافة. وقد حفلت الأيام القليلة الماضية بالعديد من التطورات فى هذا السياق حملت فى طياتها رسائل عدة باتجاه واشنطن.

الأولى وجهتها القمة الروسية الصينية التى عقدت فى ٥ يونيو وتضمنت تأكيد واضح على أن موسكو وبكين يد بيد فى مواجهة السياسات الأمريكية "العدائية" تجاههما والمتمثلة فى حرب العقوبات التى تشنها واشنطن ضد روسيا وحربها التجارية تجاه الصين. وأكد الرئيس الروسى فلاديمير بوتين ونظيره الصينى شى جى بينج أن التعاون بين البلدين وصل لمستويات غير مسبوقة فى مختلف المجالات، وأنهما يعملان عن تعميق أكبر للشراكة الاقتصادية بينهما فى إطار شراكة أوسع بين الإتحاد الإقتصادي الأوراسي الذى تقوده روسيا ومشروع الحزام والطريق الذى تقوده الصين، وأن روسيا والاتحاد الاقتصادى الأوراسى تمثل فضاء تجارى واستثمارى داعم للصين فى مواجهة العقوبات الأمريكية، كما تتيح الحرب التجارية بين بكين وواشنطن آفاقا جديدة للاقتصاد الروسي حيث تفتح أسواقا جديدة للصادرات الزراعية الروسية ومنها فول الصويا وغيرها للصين. وتم خلال القمة توقيع ٢١ اتفاقية تدعم التعاون الواسع القائم فعلا بين البلدين فى مجال الطاقة والفضاء والمجال النووى وتدشن تعاون جديد فى المجال الزراعى والصناعى ومجال النقل والاتصالات، من أبرزها إنشاء ممر للنقل يتضمن خطوط برية وبحرية لتسهيل التنقل بين البلدين، وتطوير البنى التحتية الحدودية بينهما. وكانت الصين هى الدولة الأبرز حضوراً فى منتدى سان بطرسبورج الاقتصادي الدولي الذى أعقب القمة حيث شارك فى أعماله ألف من المسئولين ورجال

المال والأعمال الصينيين، وحضره الرئيسين بوتين وشى جى بينج ومثل الأخير ضيف شرف المنتدى. وفي مقابلة لتلفزيون "مير" الروسى، يوم ١٣ يونيو، وصف الرئيس فلاديمير بوتين العلاقة مع الصين بأنها "متينة وغير مسبوقة"، وأن روسيا والصين" شركاء استراتيجيون بكل معنى الكلمة"، فى حين وصف العلاقات بين موسكو وواشنطن بأنها "تتدهور، وتسوء أكثر فأكثر".

الرسالة الثانية جاءت عبر قمة منظمة شنجهاى للتعاون التى عُقدت فى بشكيك، عاصمة قرجيزستان، يوم ١٤ يونيو، وتمثل المنظمة نادى نووى آسيوى حيث تضم فى عضويتها أربعة من القوى النووية فى العالم هى روسيا والصين والهند وباكستان، إلى جانب أربعة من دول آسيا الوسطى. وتم خلال القمة توقيع ٢١ اتفاقية ووثيقة لتعزيز التعاون فى مجالات عدة كما بحث المشاركون في القمة، ومنهم الرئيس الإيرانى الذى تتمتع بلاده بوضعية مراقب فى المنظمة، سبل تسوية الأوضاع في أفغانستان وسوريا والتطورات الأخيرة فى منطقة الخليج وحول البرنامج النووي الإيراني، وعكس البيان الختامى للقمة توافقاً حول ضرورة التسوية السلمية وتجنب التصعيد فى مختلف القضايا الإقليمية والدولية، ورفض النهج الأمريكى التصعيدى بها.

ومن بشكيك إلى دوشنبه، عاصمة طاجيكستان، تأتى الرسالة الثالثة عبر الدورة الخامسة لقمة "التعاون وبناء الثقة في آسيا"، "سيكا"، التى عقدت فى ١٥ يونيو بمشاركة ٢٧ دولة، من بينهم أمير قطر والرئيس التركى، اللذان بدا من ارتفاع مستوى التمثيل انهما أصبحا أقرب لمعسكر التحدى فى النظام الدولى. وأكد البيان الختامى للقمة على دعم الدول المشاركة لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأنه "ليس من حق أية دولة أو مجموعة من الدول، لأي سبب من الأسباب، التدخل في شؤون دولة أخرى بشكل مباشر أو غير مباشر، بما في ذلك السعي لتغيير الحكومات الشرعية، ودعم حق كل دولة في تحديد النظام السياسي الخاص بها." كما أكد البيان على رفض الدول المشاركة التام للقرارات الأحادية التي تفتح الطريق أمام تغيير وضع القدس، فى إشارة إلى القرار الأمريكى بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس.

واتهم الرئيس بوتين خلال القمة واشنطن بأنها تخوض "حروبا تجارية" عديدة "دون قواعد اشتباك." قائلاً: إن "الذي يحدث فعليا هو قتال بلا قواعد مقرونا بترهيب المنافسين وإقصائهم بأساليب مختلفة عن أساليب اقتصاد السوق. وأضاف بوتين "نحتاج إلى جهودنا الجماعية لتشكيل نظام عالمي عادل وإيجاد مخرج من الوضع الحالي، لم تكن الأوضاع في أي وقت مضى كما هي عليه الآن"، داعيا إلى إيجاد ثقة جديدة وتكريس معايير تعاون اقتصادي عادل. وهى ليست

المرة الأولى التى ينتقد فيها بوتين السياسات الأمريكية و"الحرب التجارية" من قبل الولايات المتحدة ضد الصين، وفرضها عقوبات "غير مشروعة" ضد روسيا.

رغم أهمية ودلالة كل الرسائل السابقة فإن الرسالة الأهم جاءت على لسان الرئيس بوتين فى كلمته خلال الجلسة العامة لمنتدى سان بطرسبورج الاقتصادي الدولي يوم ٧ يونيو حيث أشار إلى أن الثقة في الدولار تتراجع، وأنه ينبغي تعزيز دور المؤسسات الاقتصادية الدولية من أجل تعزيز النمو الاقتصادي، و"زيادة كفاءة منظمة التجارة العالمية، ومراعاة مبادئ التفاعل والمنافسة بين البلدان بنماذجها التنموية المختلفة." ودعا الرئيس بوتين إلى "إعادة النظر فى دور الدولار" في النظام المالي العالمي معتبرا أن العملة الأمريكية أصبحت "أداة ضغط" بيد الدولة التي تصدره، الولايات المتحد، على باقي العالم"، واتهم واشنطن بالسعي إلى "بسط نفوذها على العالم بأسره" من خلال هيمنة الدولار على التعاملات الاقتصادية والمالية الدولية، مما أدى إلى تراجع الثقة به لتوظيفه سياسياً. وأضاف أن الاقتصاد العالمي دخل مرحلة الحروب التجارية والنزاعات الحمائية، محذرا من أن التجارة العالمية لم تعد المحرك المطلق للاقتصاد العالمي.

سبق وأن انتقد بوتين النظام الاقتصادى العالمى الحالى الذى يعتمد على الدولار، وتكررت دعوته لتجاوز الأخير فى التعاملات المالية. ففى ٣ أكتوبر من العام الماضى، وخلال مشاركته في منتدى "أسبوع الطاقة الروسي"، أشار الرئيس بوتين إن سياسة واشنطن الخارجية تقوض الثقة في الدولار كأداة مالية عالمية وعملة الاحتياطيات النقدية الرئيسية. وشبه سياسة الولايات المتحدة الحالية بالشخص الذي يحفر حفرة لنفسه، واصفا سياسة واشنطن بالغريبة والمدهشة. وبرر الرئيس بوتين سعى روسيا للتخلى عن الدولار فى ضوء سياسة العقوبات التى تفرضها واشنطن على موسكو قائلاً: "لا نسعى للتخلي عن الدولار، هو الذي يبتعد عنا، وأولئك الذين يتخذون قرارات العقوبات الخاصة بهم يطلقون النار على أسفل بطونهم. وعدم استقرار الحسابات بسبب الدولار يخلق رغبة في الاقتصادات العالمية للعثور على عملات احتياطية بديلة وإنشاء أنظمة مصرفية مستقلة عن الدولار". تزامن ذلك مع تقديم وزارة المالية الروسية خطة إلى الحكومة تهدف لتخفيف اعتماد البلاد على الدولار، وتنويع استخدام العملات الأجنبية في التجارة الخارجية.

وتتخذ روسيا خطوات جادة للتخلي التام عن الدولار في التعاملات التجارية، وتقوم الاستراتيجية الروسية فى هذا الصدد على أربعة أبعاد أساسية: أولها، التحول السريع فى معاملاتها التجارية نحو استخدام العملات الوطنية والعملات الأجنبية الأخرى غير الدولار. وخلال مشاركته

فـي المنتـدى الاسـتثماري الـذى عقـد فـي موسـكو فـى ٢٨ نـوفمبر مـن العـام الماضـى أشـار الـرئيس بـوتين إلـى أن ٧٠% مـن واردات روسـيا و ٣٠% مـن صـادراتها تـتم بالعملـة الروسـية "الروبـل". وأعلـن النائـب الأول لـرئيس ديـوان الحكومـة الروسـية سـيرجي بريخودكـو، يـوم ٢٧ نـوفمبر ٢٠١٨، بـأن الـدول الأعضـاء فـي الاتحـاد الأوراسـي، الـذي يضـم كـل مـن روسـيا وبيلاروسـيا وكازاخسـتان وأرمينيـا وقرجيزسـتان، زادت مـن اسـتخدام العمـلات الوطنيـة فـي التجـارة بـين أعضـائها لتصـل حصـة هـذه التعـاملات فـي النصـف الأول مـن عـام ٢٠١٨ إلـى ٧٠%، وأن البيانـات تظهـر أن أكثـر الحسـابات بـالعملات الوطنيـة تـأتي فـي التجـارة مـع روسـيا، والتـي يـتم تنفيـذها بالروبـل. وتوقـع بريخودكـو نمـو التعـاملات التجاريـة بـالعملات الوطنيـة مـع إطـلاق سـوق ماليـة مشـتركة فـي الاتحـاد الاقتصـادي الأوراسـى. ووفقـا لبيانـات اللجنـة الاقتصـادية المشـرفة علـى الاتحـاد فـإن التجـارة بـين أعضـاء الاتحـاد خـلال الأشـهر التسـعة الأولـى مـن عـام ٢٠١٨ بلغـت ٤٤ مليـار دولار، فيمـا وصـل حجـم تجـارة الاتحـاد خـلال الفتـرة المـذكورة مـع بـاقي دول العـالم إلـى ٥٤٨ مليـار دولار. كمـا اتخـذت مجموعـة بـريكس التـى تضـم كـل مـن روسـيا والبرازيـل والصـين والهنـد وجنـوب أفريقيـا، خطـوات هامـة نحـو زيـادة التعاملات فيما بينها بعملات الدول الأعضاء في التكتل.

كـذلك، أعلـن وزيـر التجـارة والصـناعة الروسـي دينـيس مـانتوروف، بـأن روسـيا شـرعت فـي الانتقـال إلـى العمـلات الوطنيـة فـي تعاملاتهـا التجاريـة مـع الشـرق الأوسـط وجنـوب شـرق آسـيا وأمريكـا اللاتينيـة وإفريقيـا. وأن روسـيا تسـير فـي هـذا الاتجـاه منـذ سـنوات، مـا سـمح لهـا بتـراكم الخبـرات علـى هـذا الصـعيد، وخاصـة فـي مـا يتعلـق بالتعـاملات بـين المصـارف التجاريـة والبنـوك المركزيـة، مشـيرا إلـى أن قطـاع السـيارات الروسـي بـدأ بتنفيـذ صـفقاته بـالعملتين الـوطنيتين مـع تركيـا. وأعلنـت شـركة "روس أوبـورون إكسـبورت" التـي تـدير نحـو ٨٥% مـن صـادرات الأسـلحة الروسـية، أنهـا تخلـت عـن الـدولار الأمريكـي فـي صـفقات الأسـلحة والمعـدات العسـكرية، وإنهـا نفـذت أولـى الصـفقات العسـكرية بعمـلات مغـايرة للـدولار بالفعـل. كمـا أبرمـت مجموعـة عمـلاق الألمـاس الروسـي "ألروسـا" صـفقاتها مـع الصين باليوان الصيني عوضا عن الدولار.

ثانيهـا، دفـع الشـركات الروسـية لاسـتخدام الروبـل فـي حسـاباتها التجاريـة الخارجيـة مـن خـلال تقـديم محفـزات مثـل إعفـاءات ضـريبية لهـذه الشـركات، ومـنح التسـهيلات الضـريبية للمصـدرين الـذين لا يسـتخدمون الـدولار فـي حسـاباتهم. ووفقـاً لتقريـر نشـرته "وول سـتريت جورنـال" فـى نـوفمبر الماضـى فـإن حصـة ودائـع الأفـراد والشـركات الروسـية بـالعملات الأجنبيـة تراجعـت فـي سـبتمبر ٢٠١٨ إلـى

٢٦%، وكانت قد وصلت الذروة عام ٢٠١٦ حيث بلغت ٣٧%، وأشارت إلى أن الابتعاد عن العملة الأمريكية في التجارة بات يأخذ منحاً منتظماً لاسيما في ظل الضبابية التي تحيط بسياسة الولايات المتحدة.

ثالثها، العمل مع شركاء روسيا التجاريين الرئيسيين على إنشاء أنظمة مصرفية ومالية مستقلة عن نظام "سويفت" الدولي، للخدمات المصرفية الذى تهيمن عليه الولايات المتحدة. وتسعى روسيا لحماية نظامها المصرفي وتأمين استقرارها خاصة في ظل سياسة العقوبات التي تنتهجها الولايات المتحدة، وفي هذا الإطار أطلقت روسيا خلال عام ٢٠١٨ منظومتها المالية FFS التي تشبه نظام "سويفت.

رابعها، التخلص من سندات الخزينة الأمريكية، وقد تراجعت الأخيرة بالفعل على نحو ملحوظ، ففي أبريل ٢٠١٨ كانت روسيا الدولة رقم ٢٢ على قائمة الدول الـ٣٣ التي لها أكبر حجم من هذه السندات، وفقا لتقرير نشرته وزارة العدل الأمريكية حيث كانت تملك سندات خزينة بقيمة ٤٨,٧ مليار دولار، إلا إنها تراجعت في مايو من نفس العام، أى فى غضون شهر، إلى ١٤,٩ مليار دولار مما أخرجها من القائمة المذكورة.

تأتى المساعى الروسية السابقة فى سياق دولى مواتى، فقد كثرت الدعوات للابتعاد عن العملة الأمريكية في التجارة الخارجية والحد من هيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي، نظرا لسياسة العقوبات التي تتبعها واشنطن وحرب الرسوم الجمركية التي تنتهجها مع دول العالم. يأتي ذلك في وقت أظهرت فيه بيانات الخزانة الأمريكية أن الدين العام للولايات المتحدة ارتفع خلال عام ٢٠١٧ بواقع ١.٢ تريليون دولار ليصل إلى ٢١.٥٢ تريليون دولار، في سابقة من نوعها.

إن الصين تسعى كذلك لفك ارتباطها الكبير بالدولار، وأطلقت الصين بورصة عالمية في شنجهاي للطاقة، يتم تداول عقود النفط فيها بالعملة الصينية، في خطوة وصفت بضربة قوية للـ"بترودولار"، وأظهرت البيانات أن نسبة الصفقات المقومة باليوان ارتفعت إلى ١٠% خلال الستة أشهر الأخيرة من عام ٢٠١٨. أما تركيا فقد أعلنت عزمها استبدال الدولار في تعاملاتها التجارية بعملتها المحلية أو اليورو أو اليوان، ودعت دول مجلس تعاون البلدان الناطقة بالتركية إلى استخدام عملاتها الوطنية في التجارة فيما بينها. كما أعلن العراق وإيران انتقالهما إلى عملات أخرى مثل اليورو في التجارة البينية خاصة فى مجال صادرات النفط، بعد انسحاب واشنطن من

الاتفاق النووى الإيرانى واستئناف عقوباتها على طهران، التي تتجه نحو المقايضة في تعاملاتها مع عدد من شركائها التجاريين. وتحاول فنزويلا وباكستان وغيرهما من الدول تقليل الاعتماد على الدولار فى إطار توجه أصبح شبه عالمى.

يعزز ذلك اتجاه الاتحاد الأوروبي، الشريك الأساسى للولايات المتحدة، أيضاً إلى تقليص الدولار في التجارة البينية، للحد من هيمنة العملة الأمريكية على التجارة العالمية، وتعزيز دور اليورو حيث أدت الحروب التجارية التي أطلقها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى خسارة الاتحاد الأوروبي مئات الملايين من الدولارات، ودعا رئيس المفوضية الأوروبية، جان كلود يونكر، في كلمته للبرلمان الأوروبي، إلى ضرورة تجريد العملة الأمريكية من صفة العملة العالمية الرئيسية، وأشار إلى أن أوروبا تسدد ٨٠% من واردات الطاقة بالعملة الأمريكية، مؤكدا أن العملة الأوروبية اليورو يجب أن تصبح "الوجه والأداة لأوروبا الجديدة ذات السيادة". كما يحاول الاتحاد الأوروبي تأسيس نظام دفع جديد للمبادلات مع إيران.

إن دائرة التحدى الدولى للدولار تتسع تدريجياً وتنذر بتغير هيكلى فى النظام الاقتصادى العالمى والمكانة الدولية للولايات المتحدة. فقد ارتبط صعود الأخيرة مطلع القرن العشرين، الذى بات يعُرف بالقرن الأمريكى، بالنمو السريع فى الاقتصاد الأمريكى، وسعيها إلى ترجمة قوتها الاقتصادية الضخمة إلى نفوذ سياسى واستراتيجى عالمى، والتراجع الحاد للاقتصادات الأوروبية المنافسة فى أعقاب الدمار الذى لحق بأوروبا خلال الحرب العالمية الثانية، الأمر الذى مكنها من بسط سيطرتها على الاقتصاد العالمى من خلال مجموعة من الآليات منها إنشاء البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية، وأهمها اعتماد الدولار فى كافة المعاملات المالية والتجارية عالمياً. وعلى مدى ما يزيد عن سبعة عقود سيطر الدولار على المعاملات التجارية في العالم، ويجري تسعير معظم السلع بالدولار، وفي مقدمتها النفط، وكذلك الأسهم، وهو يمثل نحو ٨٥% من العملات المتداولة في التجارة الدولية، وقد وصلت الاحتياطات المالية المقومة بالدولار إلى أكثر من ٦٠% في العالم، كما أن حركة سعر الدولار صعودا وهبوطا تحدث هزات اقتصادية عالمية متفاوتة الشدة والتداعيات، بل إن اتجاه الأموال حول العالم يرتبط ارتباطا مباشرا فى الأعم الأغلب من الحالات بقيمة الدولار، وهو الأمر الذي ظهر جليا عندما بدأ المركزي الأمريكي في تحريك سعر الفائدة على الدولار.

لقد كانت هيمنة عملة واحدة على المعاملات الدولية استثناء لا سابق له في التاريخ، ولاشك أن حلحلة وضع الدولار كعملة عالمية مهيمنة ستؤثر حتماً على الاقتصاد الأمريكى، وتفقد واشنطن أداة هامة للتأثير الدولى، وتعد مؤشر قوى على التحول باتجاه نظام اقتصادى عالمى جديد.